

صور حلف اليمين وصيغته

المادة الخامسة والتسعون:

- ١ - إذا كانت الواقعة التي تنصب عليها اليمين متعلقة بالحالف أو بإثبات فعل غيره؛ حلف على البت. وإذا كانت متعلقة بنفي فعل غيره حلف على نفي العلم إلا أن يكون المحلوف عليه مما يمكن أن يحيط به علم الحالف؛ فيحلف على البت.
- ٢ - يكون أداء اليمين بالصيغة التي تقرها المحكمة.

الشرح:

تناولت هذه المادة أحكام اليمين من حيث صيغتها وصورها وأثر المحل عليها. حيث بينت الفقرة (١) أن اليمين تختلف في صيغتها وألفاظها باختلاف متعلق الواقعة محل اليمين، فاليمين قد تتعلق بالحالف نفسه، وقد تتعلق بإثبات فعل غيره من جهة، وقد تتعلق بنفي فعل غيره من جهة أخرى. والمقصود بغير الحالف الطرف الآخر في الدعوى أو من له علاقة بها من غير أطرافها، كالوكيل والمورث ونحوهما.

فإذا تعلق الواقعة محل اليمين بالحالف نفسه أو بإثبات فعل غيره؛ فالحلف فيها يكون على البت والقطع والجزم؛ لأن الحالف في هذه الحالة يحلف على فعل نفسه أو على إثبات فعل غيره مما يتطلب الإحاطة التامة بما يحلف عليه. ومثال تعلق الواقعة محل اليمين بالحالف نفسه: إذا ادعى مدعى على آخر بأنه عقد معه عقد

بيع أو إيجار، وأنكر المدعى عليه، فإذا وُجهت إليه اليمين فإنه يحلف على البت؛ لتعلق الواقعة محل اليمين بالحالف نفسه في هذا المثال.

ومثال تعلق الواقعة محل اليمين بإثبات فعل غير الحالف: إذا ادعى وارث بأن المدعى عليه باع منقولاً على مورثه، وأنكر المدعى عليه، فإذا وُجهت اليمين إلى المدعى عليه ونكل عنها، وردّها على المدعي، فإن المدعي يحلف على البت لتعلق الواقعة محل اليمين بإثبات فعل غيره.

أما إذا تعلقت الواقعة محل اليمين بنفي فعل غيره؛ فلا يشترط أن تكون على البت والقطع، ويكفي فيها أن تكون على نفي العلم؛ لأن البت غير ممكن في نفي فعل الغير، فلم يتبق إلا نفي العلم، كما لو ادعى مدّع بدين على المورث، وأنكر الورثة علمهم بهذا الدين؛ فيحلف الورثة على عدم علمهم بمديونية مورثهم بهذا الدين.

واستثنت الفقرة من هذا الحكم حالة واحدة، وهي حالة إمكان إحاطة علم الحالف بالمحلف عليه، فالحلف في هذه الحالة يكون على البت والقطع؛ لأنه الأصل في اليمين، والحالف قادر على ذلك، كما لو ادعى شخص على آخر في ثمن مبيع يطلب تسليمه إياه، ودفع المدعى عليه بأنه دفع الثمن لوكيل المدعي في يوم كذا وكذا، وأنكر المدعي ذلك، فإذا وُجهت إليه اليمين فإنه يحلف على البت بأن وكيله لم يتسلم الثمن؛ لعلمه بأن الوكيل غير موجود في الزمن الذي حدده المدعى عليه مثلاً، والحالف هنا يحلف على البت وإن كان على نفي فعل الغير؛ لإمكان إحاطته بالمحلف عليه.

وبينت الفقرة (٢) سلطة المحكمة في تحديد صيغة اليمين، والتي تراعي فيها الجوانب المؤثرة في صيغة اليمين ولفظها وموضوعها، كأن تكون بلفظ أحلف بالله، ونحو ذلك من ألفاظ الحلف بالله تعالى، وكونها على البت أو نفي العلم كما

تقرره الفقرة (١)، وما يتصل بصيغة اليمين باعتبار ديانة الحالف وما إلى ذلك، كما تراعي المحكمة ما يتعلق بتغليظ اليمين - عند الاقتضاء - بحسب الزمان والمكان واللفظ ونحو ذلك.

والأصل في اليمين أن يتلفظ بها وفقاً للصيغة التي تقرها المحكمة، وإذا تعذر التلفظ بها كما في حلف الأخرس ومن في حكمه، فقد قررت المادة (١٢) من هذا النظام أن أداء الأخرس ومن في حكمه لليمين وتوجيهها والنكول عنها وردها يكون بالكتابة، فإن لم يكن يعرف الكتابة فيإشارته المعهودة.

مع مراعاة ما سيرد في المادة (١٠١) من هذا النظام، وما بيته المادة (٩٧) من الأدلة الإجرائية، من أنه يجب على من يوجه اليمين إلى خصمه أن يبين بدقة الوقائع التي يريد استحلافه عليها، ويذكر الصيغة بعباراة واضحة، وللمحكمة أن تعدلها؛ لتوجه اليمين بوضوح ودقة على الواقعة المطلوب الحلف عليها.



(الفصل الثاني)
اليمن الحاسمة

